

التطرق إلى موضوع العنف الجنسي والعنف ضد النساء

بقلم بل فان إسفلد وكيرستين يونغ

يعمل المفوض السامي لهيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على منع العنف المنزلي والجنسي والجسدي والعاطفي الذي يؤثر على النساء في مخيمات اللاجئين على طول الحدود بين تايلاند وبورما.

أصحاب الحقوق في قضية الاستجابة لحوادث العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع. وجاري العمل على تنمية إجراءات إدارة معيارية في كل مخيم لإحراز أفضل تنسيق على مستوى الاستجابات، وتشتمل العناصر الرئيسية على:

- كفالة حق الناجيات من الأمن والسرية والاحترام
- إيجاز "خارطة طريق" للخطوات التي يمكن للناجية اتخاذها والتأكد من إخطارها بالخيارات التي لديها
- تحديد مسؤولية كل صاحب حق للرد على حوادث العنف
- توفير المساعدة النفسية
- توفير مستشار قانوني بتمويل من المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، عند الضرورة

لقد حسنت جهود المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين من حالة الناجيات من العنف الجنسي، ولكنها أظهر أيضا المدى المروع للمشكلة، وهناك حاجة لجهود مجتمعة وكبيرة من المجتمع المدني، واللاجئين، السلطات التايلاندية، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين لوفاء بحاجات اللاجئين من الحماية.

بل فان إسفلد ملتحق بكلية الحقوق بجامعة نيويورك. البريد الإلكتروني: williamv@nyu.edu، وكيرستين يونغ تعمل كممثلة إقليمية مساعدة للمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين (قسم الحماية)، في المكتب الإقليمي لتايلاند، وكمبوديا، واللاوس، وفيتنام. البريد الإلكتروني: young@unhcr.ch. كُتِبَ هذا المقال بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١. مُنِعَ المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين من الوصول إلى ٢٠٠٠٠ شخص من الشانين في شمال تايلاند، والذين يجب اعتبارهم كلاجئين من بورما. وهناك أكثر من مليون نسمة من الميانماريين في تايلاند كمهاجرين اقتصاديين، وربما يكون للكثير منهم إدعاءات لجوء شرعية ولكن لم تتم حمايتهم أو الاعتراف بهم. ولم توقع الحكومة التايلاندية اتفاقيات اللاجئين ١٩٥١ أو البروتوكول الخاص بها، ولا تستخدم المصطلحات "لاجئ" أو "مخيمات للاجئين" ولا يوجد لديها قانون خاص باللاجئين

منذ عام ٢٠٠٢ كانت البرامج الرسمية التي تنكب على العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع ميزة رئيسية لحماية اللاجئين التي قام بها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في تايلاند. وبالتعاون مع زعماء اللاجئين، وقادة المخيمات، والشرطة، والقضاة، واليونيسف، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات اللاجئين، يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تطوير آلية للاستجابة وفقا للمعايير الدولية. لقد أدت عمليات زيادة الوعي مع اللاجئين والسلطات التايلاندية إلى تحسين عمليات إبلاغ السلطات والكثير من حالات إحالة القضايا إلى القضاء التايلاندي. تم إنشاء لجان داخل المخيمات لمراقبة والإبلاغ عن الحوادث، وأدى التأييد المتواصل مع السلطات التايلاندية إلى زيادة مستوى التحقيقات وإقامة الدعاوى.

ويدرك المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن منع العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع يشتمل على تغيير مواقف المجتمع وأنظمة العدالة ويتطلب التزام طويل الأجل، ويعتمد النجاح على "تبني" اللاجئين للقضية، واللجان المؤلفة من اللاجئين الرجال واللاجئات السيدات مسئولة الآن عن زيادة الوعي وتعيين اللاجئين المركزيين الذين يحيلون الناجين إلى الخدمات الطبية وخدمات المساعدة ويرفعوا التقارير للمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين. والحاجة لمثل هذه العمليات المستقلة من رفع التقارير وآليات الإحالة واضحة وجلية، وغالبا ما يعارض زعماء اللاجئين اللجان الجديدة ويستمررون في تجاهل المعاناة التي يسببها العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع.

ولأن منع العنف المرتكز على النوع له علاقة وطيدة بزيادة أدوار القيادة للنساء اللاجئات، فإن المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين يعمل على زيادة دور تمثيل النساء في لجان المخيمات من خلال تدريب السيدات في مجال القيادة والقدرة على إلقاء الخطابات العلنية. ونحن أيضا نمول وننسق مشروع فيلم يسمح للنساء اللاجئات برواية تجاربهن مع العنف، ويستخدم الفيلم كأداة تعليمية في المخيمات.

من المهم جدا إنشاء آليات بسيطة واضحة للتقديم الشكاوى وعمليات الإحالة، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، الغير مسموح له بالبقاء دائما في المخيمات، يعمل مع الكثير من

تسكن ستون ألف سيدة بورمية في تسع مخيمات للاجئين في تايلاند، ومعظمهن ضحايا الاغتصاب أو أية أشكال الأخرى من العنف الجنسي في بورما التي مزقتها الحرب وتستمر تلك السيدات في التعرض للعنف الجنسي والعنف بسبب كونهن من النساء حتى بعد هربهن من تايلاند، ويشمل الجناة على الجنود والموظفين والقرويين التايلانديين ولكن تظل الأغلبية من اللاجئين المرافقين. وتكون الفتيات أهداف دائمة حيث يشعر الجناة أنه يمكن ترويع الفتيات وإسكاتهن، ولكن الهياكل الاجتماعية الأسرية التي "تُعاقب الضحية" تجعل الأمر أكثر صعوبة ومشقة على النساء من كل الأعمار ليقدمن الشكاوى ضد العنف الجنسي. وفي الكثير من الحالات، لا تتمكن النساء من الحصول على الطلاق من أزواجهن العنيفين، وأحيانا تخضع ضحايا الاغتصاب للزواج القسري للحفاظ على شرفهن، والنساء اللاتي يجمعن قواهن وشجاعتهم لتقديم الشكاوى ضد العنف غالبا ما يكتشفن أن ليس لديهن مكان يلجئن إليه. وفي بعض المخيمات، أنشأت منظمات اللاجئين منازل "أمنة"، ولكن في بيئة مخيم مغلق حيث لا توجد أسرار، وتلك الملاجئ بعيد كل البعد عن الأمان.

وغالبا ما يكون زعماء اللاجئين الذكور غير مباينين بالمشكلة، وعندما يقع حدث ما، تكون إجراءات العدالة للاجئين اعتبارية، فإذا كان الجاني ذا نفوذ ربما ينجو من العقاب أو يمكن أن يضطر إلى دفع تعويض رمزي لعائلة الضحية، وخلافا لذلك، يمكن أن يتعرض أعضاء الأقليات العرقية أو السياسية عقوبات قاسية بإفراط، بما في ذلك عمليات إعدام عاجلة.

يجب على ضحايا العنف الجنسي والعنف ضد النساء أن يتغلبوا على معيقات كثيرة للسعي وراء حقوقهم للحصول على علاج قانوني تايلاندي. وبشكل عام يسمح الزعماء اللاجئين بإحالة القضايا للقضاء التايلاندي عندما يكون الجاني تايلاندي الجنسية. والسلطات التايلاندية راضية على حد سواء بترك إدارة القضاء في المخيمات لقيادة المخيمات، وربما يتجاهل قادة المعسكرات التايلانديين القضايا ويمكن أن يحيلوها للجان المخيمات التي يديرها اللاجئون أو ربما يضعون الحلول التي يرونها مناسبة. وحتى وقت قريب جدا، فإن معظم التحقيقات التي أجرتها الشرطة التايلاندية والقضاة حدثت فقط بعد الحث المتواصل الذي قام به المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين والمنظمات غير الحكومية.